طلاب في جامعة البعث يشكون معاناتهم بالسكن الجامعي

منهم من لم يحصل على سكن وبعضهم امتنع المقيمون بالغرف عن استقبالهم وآخرون خصوا بغرف بالقبو لا تصلح للسكن!

حمص- نبال ابراهيم

تحدث العشرات من طلاب وطالبات جامعة البعث بمختلف الكليات التدريسية ممن التقتهم «الوطن» خلال جولتها في الجامعة وبالمدينة الجامعية، عن معاناتهم، حيث أشار العشرات من الطلاب القدامى الناجحين والمستجدين في كليات الآداب والتربية والحقوق عدم إسكانهم في وحدات المدينة على الرغم من محاولاتهم المتكررة بحجة أنه لا يمكن استيعابهم بالسكن الجامعي هذا العام، لافتين إلى أن البعض منهم من محافظات ومناطق بعيدة ولا يمكنهم الذهاب والعودة يوميا إلى الجامعة، لافتين إلى أنه ليس بمقدرتهم استئجار منازل ضمن مدينة حمص أو قرب المدينة الجامعية لارتفاع الأجور بشكل كبير يفوق مقدرتهم ومقدرة أهاليهم. على حين أشار بعض المشتكين من الطلاب المستجدين في بعض الكليات العلمية إلى أنهم لم يحصلوا حتى اللحظة على سكن ضمن المدينة الجامعية وقد تم تأجيلهم «للوطن» أن الأولوية في السكن الجامعي حسب قرارات مجلس السكن الجامعي هي للكليات العلمية من طلاب كليات الطب والصيدلية والمعلوماتية والهندسة المعمارية والكيميائية والبترولية والغذائية وغيرها، وأما طلاب كليات التربية والحقوق والآداب من القدامى أو المستجدين فلم يتم إصدار قوائم تسجيل لهم لعدم توفر الشواغر، وتم تأجيلهم لعام قبول إدارة المدينة الجامعية بإسكانهم لعدم ترفعهم وخاصة أن البعض منهم من محافظات ومناطق بعيدة عن محافظة حمص وكانوا قد رسبوا نتيجة لظروف صحية أو اجتماعية خارجة عن إرادتهم، مبينين أن العديد من الطلاب الراسبين قد حصلوا على سكن ضمن المدينة دون غيرهم.

ولفت عدد من الطلاب الجامعيين ممن قطعوا إيصالات سكن وتم تحديد إقامتهم من مشرفي الوحدات السكنية في الغرف المخصصة لهم إلى معاناتهم في رحلة البحث عن غرفة يقبل المقيمون فيها استضافتهم ونزولهم فيها، موضحين أن الطلاب المقيمين في الغرفة ممن سبقوهم فيها بالتخصيص يمتنعون عن استقبالهم فيها ولا يسمحون لهم بدخول الغرفة أو الإقامة فيها لعدم رغبتهم بهم، وبالتالي يعودون لرحلة البحث عن غرفة جديدة وطلاب آخرين حتى يلتقوا بمن يرأف بحالهم ويستقبلهم.

بينما تحدث عدد من الطلاب الجامعيين بالكليات العلمية المقيمين في الوحدة الثالثة أنه تم تخصيصهم في غرف بقبو هذه الوحدة، وعلاوة عن ذلك إن هذه الغرف سيئة للغاية ولا تصلح للسكن أو الإقامة على الإطلاق لكونها تحتاج إلى صيانة وتأهيل بشكل كامل.

من جهته بين مدير المدينة الجامعية في جامعة البعث أسامة إبراهيم في تصريح «للوطن» أن الأولوية في السكن الجامعي حسب قرارات مجلس السكن الجامعي هي للكليات العلمية من طلاب كليات الطب والصيدلية والمعلوماتية والهندسة المعمارية والكيميائية والبترولية والغذائية وغيرها، وأما طلاب كليات التربية والحقوق والآداب من القدامى أو المستجدين فلم يتم إصدار قوائم تسجيل لهم لعدم توفر الشواغر، وتم تأجيلهم وسيتم العمل على إسكانهم حسب توفر الشواغر على أن تكون الأولوية للمناطق والمحافظات البعيدة، لافتا إلى أنه تم مؤخراً تصدير قائمة إسكان للإناث من محافظات بعيدة كالسويداء ودرعا وغيرها وتم إسكانهم في وحدات الإناث، مشيراً إلى أنه من الممكن افتتاح باب الاستضافة لهم لاستيعابهم بحيث أن الغرفة التي تحوي ٤ طلاب من الممكن استضافة طالب خامس منهم كاستضافة، ولاسيما بالنسبة لطلاب المناطق البعيدة ويكون الحل بذلك واتخاذ قرار باستضافتهم.

وأشار إبراهيم إلى أن كل قوائم الطلاب القدامى وخاصة طلاب الكليات العلمية صدرت منذ مدة وتم إسكانهم جميعاً وأما قوائم الطلاب المستجدين فقد صدرت وتصدر يوميا وانه بمجرد قدم الطالب إضبارته وقطع وصل السكن يراجع مشرف الوحدة الذي يعمل على تثبيت وصله ويتم إسكانه في اليوم ذاته أو باليوم التالي كحد أقصى، مشيراً إلى أنه قد يحدث هناك حالات فردية لطلاب لم يسكنوا حتى اللحظة لوجود أخطاء تسجيل بالاضبارة أو قد يكونون لم ينتبهوا أو يشاهدوا أسماءهم قد نزلت في القوائم التي صدرت، مؤكداً أنه يوجد طلاب متأخرون عن التسجيل حتى تاريخه.

وأكد ابراهيم أنه لا يحق للطلاب الراسبين السكن وفق النظام الداخلي ويتم استثناء البعض منهم عن طريق اتحاد الطلبة أو فرع الحزب فقط، وأنه من الممكن استضافتهم وإسكانهم بملء الشواغر بحال توافرها في حال تم اتخاذ قرار بذلك في مجلس السكن الجامعي.

وحول عدم استقبال الطلاب المقيمين بالغرفة للطلاب الذين خصصوا بها بعدهم أكد مدير المدينة أن أي طالب بمجرد تم تثبيت وصل سكنه وتم تحديد الغرفة بالوحدة من قبل مشرف الوحدة يحق له السكن فيها، وأن كل طالب مقيم بالغرفة يرفض أو يمتنع عن استقبال طلاب آخرين تم تحديد سكنهم فيها يحال موضوعه إلى مجلس السكن الجامعي وتصدر بحق قوائم الطلاب المستجدين فقد صدرت عقوبة قد تصل إلى قرار الفصل، لافتاً إلى أنه في حال حدوث مثل هذه المشكلة يستوجب على الطالب مراجعة إدارة المدينة على الفور لمعالجة الموضوع وإجراء اللازم على الفور، مبيناً أن العديد من هذه الحالات قد حدثت خلال الأيام الماضية وتمت معالجتها وحلها بشكل فوري.

ولفت ابراهيم إلى أنه لا يوجد في المدينة الجامعية قبو يتم استخدامه لإسكان الطلاب، وإنما يوجد طوابق أرضية يتعارف عليها ضمن المدينة الجامعية بأنها أقبية إلا أنها طوابق أرضية، منوها إلى أنه في حال كان هناك أي غرفة خارج الخدمة يتم نقل الطلاب المخصصين فيها وتأمينهم في غرفة أخرى، ويتم العمل على تأهيل وصيانة الغرفة وإصلاح الأعطال فيها بشكل فوري.

وكشف عن أنه يوجد حالياً دراسة لإعادة تأهيل وصيانة غرف تلك الطوابق الأرضية (الأقبية) في وحدات الذكور بهدف تحسين أوضاعها بشكل كامل.

وبين مدير المدينة أنه يوجد ضغط كبير على السكن الجامعي هذا العام، ويتم العمل قدر الإمكان على استيعاب هذا الضغط وتبسيط كل الإجراءات لإسكان الطلبة. وأكد أن قرارات مجلس السكن هذا العام وجهت لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الطلبة المتقدمين للسكن الجامعي وخاصة المترفعين منهم، وذلك مراعاةً لظروفهم المادية والاجتماعية في ظل الضغط الشديد الذي تشهده المدينة في أعداد الطلبة المتقدمين للسكن فيها، لافتاً إلى أنه في حال الاضطرار وكان هناك لا يزال يوجد عدد كبير من الطلاب لم يتم إسكانه سيتم العمل على إسكان ٥ طلاب بالغرفة الواحدة عبر الاستضافة، وفي تلك الحال سيتم طرح هذا الموضوع على مجلس السكن بالجامعة واتخاذ قرار بذلك، إلا أنه حتى الآن لم تستدع الحاجة ذلك.

وأشار إلى أنه تم إسكان ما يزيد على ١٠ آلاف طالب وطالبة بالوحدات السكنية ضمن المدينة حتى تاريخه، موضحاً أن وحدات الإناث القدامى حالياً أصبحت في حالة استيعاب كامل تقريبا وأما وحدتا المستجدين (إحداها للإناث والأخرى للذكور) فأصبحت تقريبا تزيد عن ٨٠ بالمئة حتى اليوم.

وأشار مدير المدينة إلى وجود صالة للسورية للتجارة ومركز خدمي في المدينة الجامعية، كاشفاً عن أنه يتم العمل على تنفيذ خط مياه شرب داعم للشبكة من بئر المياه الموجودة بجانب الوحدة الأولى ووصله مع الشبكة لحل مشكلة انقطاع المياه في الوحدات السكنية للإناث، علاوة على وجود دراسة فنية للمشروع إنشاء فرن للخبز داخل المدينة.

وأكد مدير المدينة الجامعية أن وضع الشبكة الكهربائية في المدينة جيد وهي معفاة من التقنين الكهربائي على مدار الساعة إلا في حال الأعطال تنقطع الكهرباء عنها فقط.

> مدير المدينة لـ«الوطن»: ضغط كبير على السكن وكل مقيم يمتنع عن استقبال آخرين يعاقب

> المدينة معفاة من التقنين الكهربائي وخط داعم لمياه الشرب وفرن للخبز

التقنين الكهربائي وتعطل المولدات وراء توقف عمل عدة محالج بحماة

حماة- محمد أحمد خبازي

اقتصرت عملية حلج الأقطان الموردة لمحافظة حماة على محلج العاصي بمدينة حماة، على حين لم تبدأ في محالج محردة والفداء، وسلمية الذي هو خارج خطة العمل والإنتاج في هذا الموسم، بسبب التقنين الكهربائي الطويل المطبق في عموم مدينة سلمية، وعدم صيانة المولدة المتعطلة بالمحلج، والتي كانت تستخدم بتشغيله فيما سبق!.

وبيَّنت رئيسة نقابة عمال الغزل بحماة عبير الصليب لـ«الوطن» أن محلج العاصي بحماة، استلم لتاريخ أمس نحو ١١٠٩ أطنان من القطن المحبوب، منها نحو ٧٢١ طناً من دير الزور، و٣٨٨ طناً من الرقة، وأوضحت أن المحلج بدأ عملية الحلج منذ ٧ الشهر الجاري، وقد نتج عن عمليات الحلج نحو ٧٠٠ بالة قطن، ونحو ٢٢٢ طناً من البذور، مشيرة إلى أن الإنتاج يباع لشركة الغزل بحماة ولمعامل الزيوت العامة والخاصة.

وأشارت إلى أن محلج الفداء استلم بحماة أيضاً، نحو ١١٠٢ طن من القطن، منها من فلاحي دير الزور بشكل مباشر نحو ٩٤٧ طناً، و١٥٥ طناً محولة من الرقة.

ولفتت إلى أن أبرز التحديات التي تواجه عمل المحالج، هي عدم توافر القطن ونذرة الكهرباء، وتعطل المولدة في محلج سلمية وعدم صيانتها وإعادتها للخدمة حتى اليوم، على حين محلج العاصي تغلب على مشكلة الكهرباء، بتخصيصه بخط من الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية بحماة، لكونه مجاوراً لها. وكذلك محلج الفداء الذي استفاد من قربه من مشفى حماة الوطني، وخُصص له منه خط كهرباء معفى من التقنين. أما محلج محردة، فينتظر توريد كميات كافية من القطن لتشغيله، فحتى صباح أمس لم يستلم سوى ٣٦٥ طناً من القطن المورد إليه من حماة والغاب حصراً.

من جانبه بيَّن مدير محلج محردة أسعد قلاويز، أن المحلج يستلم الأقطان من فلاحي حماة والغاب، على مدى الأسبوع بما فيه أيام العطلة الرسمية، وذلك لتأمين الكميات الكافية والمجدية لتشغيله، وأوضح أن الكميات التي تورد للمحلج يومياً بين ٥ و١٠٩ أطنان، وقد بلغت حتى يوم أمس نحو ٣٦٥ طناً. ولفت إلى أنه يتم حالياً تجميع الكميات الواردة للمحلج، ليصار إلى البدء بعمليات الحلج عند اكتمال الكمية المجدية للتشغيل. وذكر أن القطن الذي يستلمه المحلج هو من النوع الزراعي حلب ١٢٤، وتعقم بذوره حرارياً، بالتنسيق مع مؤسسة إكثار البذار، لتستلمها وتعيد توزيعها للمزارعين بهدف زراعتها مجدداً.

أما مدير محلج سلمية باسل الحموي، فبيَّن لـ«الوطن» أن المحلج لم يستلم حتى يوم أمس أي كمية من القطن، بسبب عدم توافر الكهرباء أسوة بالمحالج الأخرى، التي خصصت بخطوط معفاة من التقنين، فبرنامج التقنين ٥ ساعات قطع وساعة وصل، لا تكفي لتشغيل المحلج الذي من الممكن تشغيله بنظام الورديات لو كان برنامج التقنين المطبق بالمدينة ٣ ساعات قطع مقابل ٣ ساعات وصل.

وأوضح أن كل الجهات المعنية والمسؤولة بالمحافظة والمؤسسة العامة لحلج وتسويق القطن ومقرها حلب تعرف الواقع، ولم تدخر جهداً لتأمين خط الكهرباء للمحلج، ولكن كل الجهود المبذولة كانت تصطدم بعقبة التكاليف العالية للخط، وهو ما أخرج المحلج من ميدان العمل والإنتاج لهذا العام.

وعن المولدة المتعطلة التي كان تستخدم لتشغيل المحلج فيما سبق، كشف أنها قديمة وتكلفة صيانتها عالية جداً وغير مجدية. ورأى أن الحل الأنسب لمشكلة المحلج، هو خط كهرباء خاص به معفى من التقنين، ما دام من المتعذر فصل الخط الذي يغذيه عن خطوط الأهالي، لكون المحلج يقع ضمن منطقة سكنية.

قسيمة اللباس للعامل قيمتها ٢٠ ألف ليرة فقط

السويداء- عبير صيموعة

أكد عمال القطاع التربوي وعمال مؤسسة المياه وغيرها من المؤسسات أنه حتى تاريخه لم يتم تسليم بدل اللباس العمالي الذي كان من المفترض تسليمه منذ الشهر السابع من العام الحالي.

وأشاروا في شكواهم لـ«الوطن» إلى اعتراضهم في الأصل على قيمة القسيمة التي تم تخصيصها كبدل للباس في ظل غلاء أسعار المواد المعروضة فضلاً عن انخفاض جودتها مقارنة مع السوق المحلي، مطالبين بتحويل القسيمة إلى صالة من صالات الدولة المعروفة والموثوقة التي تتيح من الحصول لهم بدل اللباس وفي حال عدم وجود مطلبهم منه ضمن الصالات إلى مواد غذائية أو منظفات أسوة ببعض القطاعات التي تم تحويل قسائم بدل اللباس إليها إلى صالات السورية للتجارة.

كما أشار العاملون إلى أن قيمة القسيمة التي لا تتعدى الـ٢٠ ألفاً لم تعد تتماشى مع الأسعار الحالية للثياب والتي سجلت تحليقاً غير مسبوق واضطرارهم ضمن تلك المبالغ إلى شراء بعض الأغراض إن وجدت من بياضات وشراشف وبشاكير أو اضطرار البعض إلى بيع قسائمهم بنصف قيمتها النقدية ليتسنى لهم شراء بعض حاجاتهم من المواد الغذائية في الأسواق.

بدوره بين رئيس اتحاد عمال السويداء هان أيوب أن التأخير في تسليم قيمة قسيمة بدل اللباس إنما يعود إلى محاسبي الإدارة المالية في تلك المؤسسات بسبب تأخرهم برفع أسماء العاملين أصحاب الحق بقسائم اللباس رغم أنه من المفترض رفع المستحقات بداية الشهر السابع للباس الصيفي وقبل شهر تشرين الثاني للباس الشتوي ما شكل إرباكاً في عمل النقابات من الوزارة المختصة.

ولفت أيوب إلى أن القضية الأهم تكمن في أن الاعتمادات المرصودة لتغطية قيمة اللباس العمالي غير كافية بسبب ارتفاع أسعارها المهول، علماً أن اللباس العمالي ينقسم إلى قسمين لباس عمل ولباس هندام قيمتهما المالية تفوق أضعافاً مضاعفة ما تم رصده من اعتمادات مالية والتي لا يمكن أن تغطي قيمة البدل والحذاء والمعطف ولن يكون الحل إلا بتأمين اللباس ضمن صالات القطاع العام (وسيم وسندس والوحدة الإنتاجية) بأن يكون لباساً نظامياً يستلمه العامل أو رفع الاعتماد ليتسنى للعامل الحصول على اللباس وفق الأسعار الجديدة.

معتمدون يتلاعبون بمخصصات أهالي قرية الدارة من الخبز

السويداء- عبير صيموعة

اشتكى أهالي قرية الدارة في ريف السويداء الغربي من حصول نقص بمخصصاتهم من مادة الخبز وتمنع معتمدي القرية عن تأمين تلك المخصصات بحسب البطاقة الالكترونية بتقديم أعذار واهية أهمها نقص المخصصات التي يتم توزيعها لهم من المادة.

رئيس مجلس بلدة الثعلة الذي تتبع له القرية لؤي خضر أكد أحقية شكاوى أهالي قرية الدارة من وجود نقص بمادة الخبز المخصصة لهم موضحاً أنه بعد الاستقصاء تبين أن مخصصات القرية تعطى بالكامل إلا أن الإشكالية تكمن بقيام معتمدي الخبز في القرية باستخدام بطاقات إلكترونية لأشخاص ليسوا من أهل القرية من قرى الكرك وأم ولد ورخم وقرى أخرى قريبة من قرية الدارة والتي تتبع لمحافظة درعا بغية الحصول على مادة الخبز نظراً لعدم تطبيق آلية قطع الخبز على البطاقة الالكترونية في محافظة درعا رغم أنها بطاقة مفتوحة حيث قام المعتمدون وبهدف المتاجرة بها بقطع تلك البطاقات من مخصصات الأهالي وأن قيام المعتمدين بقطع تلك البطاقات أدى إلى حدوث نقص بالمخصصات.

مشيراً إلى قيام مجلس البلدة باتخاذ إجراء سريع بالطلب إلى معتمدي القرية والبالغ عددهم ثلاثة معتمدين بأن يقوم كل معتمد بإحضار بطاقات أهالي الدارة التي بحوزته يومياً لقطعها في مبنى فرن الثعلة وذلك لضمان وصول المخصصات من مادة الخبز لأصحابها وبالتالي الحد من التصرف غير المشروع بالمادة والقضاء على أي مخالفة من شأنها الإتجار بالمادة.

بدوره مدير فرع السورية للمخابز بالسويداء علاء مهنا أكد لـ«الوطن» أن الكميات المخصصة لقرية الدارة كافية ولا يوجد أي نقص حيث كانت مخصصات القرية ٤٠٠ ربطة بالليوم تم رفعها إلى ٧٥٠ ربطة وحتى تاريخه لم يتم تقديم أي شكوى من أهالي قرية الدارة بهذا الخصوص علماً أن مراقبة عمل المعتمدين تقع على المجلس البلدي في نهاية الأمر واللجان المشكلة من قبل المجلس لهذا الغرض لافتاً إلى أن كثيراً من أهالي قرية الدارة يقومون بقطع مخصصاتهم من كوات أفران المخابز الآلية في السويداء إضافة إلى أهالي قرى محافظة درعا المجاورة قراهم لمحافظة السويداء لأنه لا يمكن رد أي مواطن بحاجة إلى ربطة خبز علماً أنها من مخصصات المحافظة من الدقيق.